

الشبهة الرابعة شبهة أخرى والجواب عليها

س ٧ : ما حكم من يقول إن بعض الأحاديث تنكر بعضها ؟

الجواب : الرسول عليه الصلاة والسلام ليس برجل بدوي يخطب خطباً عشوائياً وهو أمي وأمه أمية فلا يمكن أن يتكلم بتخمين ؛ فكونه يخبر بأن الذباب في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء ، لا يمكن أن يتكلم به عن طريق اجتهاد في أمر لا يعنيه وليس من شأنه ، إنما يتكلم فيه عن وحي ولذلك علل وقال في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء ، فالمسألة ليست مسألة اجتهاد قال بمقتضاه في أمر ليس من شأنه ، إنما هو وحي من الله ، فمثله لا يمكن أن يدخل فيه باجتهاده ، وهو أمي في أمة أمية يقول في أحد جناحي الذباب داء وفي الآخر دواء ، وليس هناك من أمته من العرب من يدري عن خواص الذباب ولا خواص ما في أجنته ، هذا ما يمكن أن يقوله رسول من عند نفسه في شأن من شؤونه ، إنما هو وحي من الله أوحى به إلى رسوله فتكلم به .

أما موضوع التلقيح فهم رجال نخل في بلاد العرب - وهم رجال التمور ، وقد يدخل في مثل هذا باجتهاده ، كما دخل في مسألة النزول في ميدان القتال وأجتهده ، ولما أراد أن يصطلح مع قريش والأحزاب لما جاءت إلى المدينة في غزوة الأحزاب ، وأن يرم معهم صلح وأن ينزل لهم عن بعض الشيء فأبى الأنصار فرجع إلى رأي الأنصار الذي أشاروا به وكانت الحرب ، هذا فيه مجال للاجتهاد فيمكن أن يقول فيه برأيه ، ويمكن أن يظهر له خطؤه وأن يرجع عنه .